

تحليل تدفقات التجارة بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

د. مروة عادل سعد الحسينين(*)

مقدمة :

تمثل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية حافزاً قوياً للدول النامية - ومن بينها الدول الأفريقية- للقيام بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تخدم مصالحها وتمكنها من الوصول لمستويات التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها. ويعبر التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي ينشأ بين عدد من الدول التي تتشابه من الناحية الاقتصادية والجغرافية والتاريخية والثقافية. وتسعى تلك الدول لتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى مستويات مرتفعة من الرفاهة الاقتصادية لتلك الدول.

ولقد بدأت إتفاقية الكوميسا - هي إتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي- كمنطقة تجارة تفضيلية Preferential Trade Area (PTA) عام ١٩٨١ بهدف الوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور وتصبح اتحاداً جمركياً ثم سوقاً مشتركة. وتضم الكوميسا في عضويتها تسعة عشر دولة من بينها مصر التي انضمت إليها في منتصف ١٩٩٨. وتهدف الكوميسا إلى تنمية موارد الدول الأعضاء الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق الرفاهة الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي الذي يعد سمة أساسية من سمات عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

(*) مدرس الاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة.

هدف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل تجارة مصر مع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، بالإضافة إلى التعرف على سبل تفعيل روابط التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا في مختلف المجالات.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية البحثية في أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لدول الكوميسا بالنسبة لمصر إلا أن حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا يعتبر ضئيلاً نسبياً، حيث ساهمت صادرات وواردات مصر إلى ومن دول الكوميسا بنحو ٧%، و١% على التوالى من إجمالى الصادرات والواردات المصرية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) مما يعطى مؤشراً على ضعف مستويات الشراكة التجارية مع دول الكوميسا.

فروض البحث:

تعتمد الورقة البحثية على فرضية رئيسية تتمثل في أن الحكومة المصرية وحكومات دول الكوميسا عندما تُزيد حجم التبادل التجارى فيما بينها فإن ذلك يُعزز من التنمية الاقتصادية بتلك الدول.

منهج البحث:

تم الاعتماد على أسلوب التحليل القياسى من خلال إستخدام نموذج الجاذبية لمعرفة أكثر العوامل التى تؤثر على التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا، بالإضافة إلى استخدام ثلاثة مؤشرات لقياس تدفقات التجارة بين مصر والكوميسا وهى: مؤشر كثافة التجارة، ومؤشر الانكشاف التجارى (الإنفتاح التجارى)، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة. إلى جانب إستخدام الأسلوب الاستقرائى؛ الذى يعتمد على استقراء بيانات سلاسل زمنية لعدة متغيرات، وتحليلها، وإستخلاص نتائج منها.

ولتحقيق الهدف المرجو من تلك الورقة البحثية، فسوف تتضمن النقاط التالية

وهى:

أولاً: معلومات أساسية عن دول الكوميسا
ثانياً: التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا
ثالثاً: مؤشرات قياس تدفقات التجارة بين مصر والكوميسا
رابعاً: تطبيق نموذج قياسى للتبادل التجارى بين مصر والكوميسا
خامساً: خاتمة وتوصيات
أولاً: معلومات أساسية عن دول الكوميسا:

الكوميسا هى التكتل الاقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)، وتضم الكوميسا فى عضويتها تسعة عشر دولة هى: بوروندى، ومصر، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتى، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، ومالاوى، وموريشيوس، ورواندا، وسيشل، والسودان، وسوازيلاند، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوى.^(١)

وتحتل دول الكوميسا رقعة جغرافية واسعة النطاق إلى حد كبير، حيث تبلغ مساحة التكتل حوالى ١٢,٤ بليون كيلومتر مربع، أى ما يوازى ٤١% من مساحة القارة الإفريقية، كما يضم التكتل قوة بشرية ضخمة تناهز ٤٣٠ مليون نسمة، وهو ما يزيد عن نصف سكان القارة، وبالتالي فهو يمثل أكبر تجمع اقتصادى أفريقى، ولذا تتمتع دول الكوميسا بمزايا نسبية تعتبر نقاط قوة تعزز من وجود تكتل اقتصادى إقليمى قوى فى مواجهة التكتلات الأخرى.^(٢)

وقد بدأت الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية Preferential Trade Area (PTA) عام ١٩٨١ وهذا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وخطة عمل لاجوس، وقد تحولت منطقة التجارة التفضيلية إلى الكوميسا فى عام ١٩٩٤، وقد أنشأت منطقة التجارة التفضيلية للإستفادة من حجم أكبر للسوق من أجل تقاسم التراث والمصير المشترك للمنطقة وإتاحة المزيد من فرص التعاون الاقتصادى والاجتماعى.^(٣)

وتتمثل أهداف السوق المشتركة كما وردت فى نص الإتفاقية فى النقاط التالية:^(٤)

- تحقيق النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء عن طريق تنمية أكثر توازناً وانسجاماً من حيث إنتاجها وهيكل تسويقها.
- تشجيع التنمية المشتركة فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى والتبنى المشترك لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلى لرفع المستوى المعيشى للسكان ودعم العلاقات الأكثر تعاوناً بين الدول الأعضاء.
- التعاون من أجل توفير بيئة مشجعة للاستثمارات الأجنبية، العابرة للحدود والمحلية بما فى ذلك التشجيع المشترك للأبحاث وتكييف العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية.
- التعاون على تحقيق السلام، والأمن والإستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فى الاقليم.
- التعاون من أجل تقوية العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- المساهمة فى إنشاء، وتدعيم وتحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية الأفريقية.

أى أن الهدف الأساسى لتكتل الكوميسا هو تطوير التعاون بين الدول الأعضاء فى التكتل فى جميع الأنشطة الاقتصادية بدءاً بمرحلة تحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء مروراً بإقامة إتحاد جمركى من خلال توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء فى تعاملاتها مع الدول خارج التكتل، ثم العمل على تحرير رؤوس الأموال والأيدى العاملة داخل التكتل، بجانب تنسيق السياسات المالية والنقدية بهدف إقامة سوق إقليمية مشتركة والتدرج إلى النهاية لإقامة جماعة

اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا. ومن أجل تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها فقد أنشأت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا العديد من المؤسسات المتخصصة مثل بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، صندوق الكوميسا للمساعدات ، إتحاد المصارف لدول الكوميسا، اتحاد الصناعات الدوائية ، وكالة تأمين التجارة الأفريقية، شركة كوميتل للإستثمار المحدودة، محكمة عدل الكوميسا (٥).

وقد وقعت مصر على الإنضمام إلى إتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفرىقى (الكوميسا) فى يونيو ١٩٩٨، وتم البدء فى تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقى الدول الأعضاء على أساس مبدأ المعاملة بالمثل اعتباراً من فبراير ١٩٩٩، وهذا بالنسبة للسلع التى يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. (٦)

وقد وقعت تسع دول من الدول الأعضاء فى الكوميسا وهى: مصر، وكينيا، والسودان، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوى، وجيبوتى، ومالاوى، ومدغشقر فى أكتوبر ٢٠٠٠ على إتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينهم، ثم انضمت إليهم رواندا وبوروندى فى يناير ٢٠٠٤ حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا. (٧) وفى ابريل ٢٠٠٨، أصبحت تشارك أربعة عشر دولة فى منطقة التجارة الحرة، ونفذت الدول الخمسة الأعضاء الأخرى تخفيضات فى الرسوم الجمركية تراوحت بين ٦٠% و ٩٠%. (٨) وقد أعلنت الكوميسا عن إنشاء الإتحاد الجمركى فى ٢٠٠٩، وكان من المخطط الوصول للسوق المشتركة فى عام ٢٠١٥ ثم الوحدة النقدية فى ٢٠١٨. (٩)

جدول رقم (١): دول الكوميسا فى أرقام

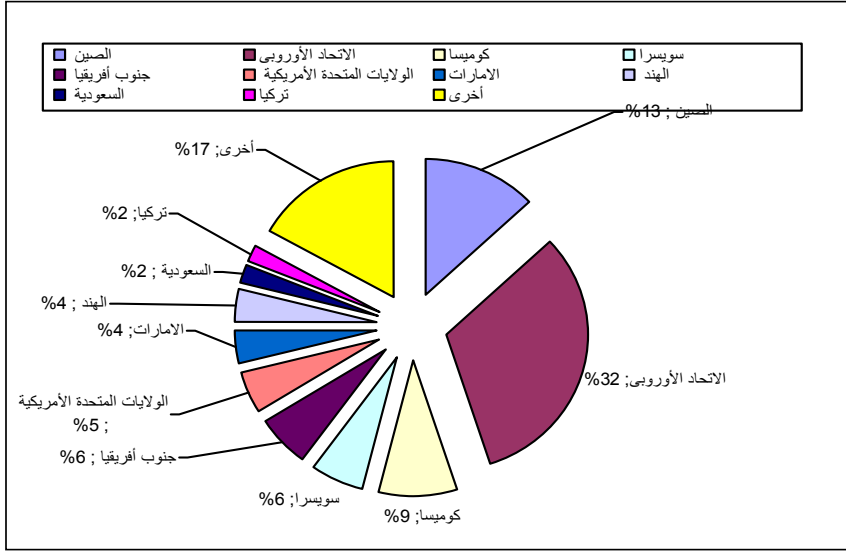
الدولة	إجمالى المساحة (كم ^٢)	عدد السكان (مليون) ٢٠١٢	الكثافة لكل كم ^٢ ٢٠١٢	توقع الحياة ٢٠١٢	إجمالى الصادرات مليون دولار أمريكي ٢٠١٢	إجمالى الواردات مليون دولار أمريكي ٢٠١٢	صادرات الكوميسا البيئية مليون دولار أمريكي ٢٠١٢	واردات الكوميسا البيئية مليون دولار أمريكي ٢٠١٢
بوروندى	٢٧٨٣٠	٩,٨٥	٣٥٣,٩٢	٥٠	٢٤٤	٧٩٨	٤٠	١٥٧
جزر القمر	١٨٦١	٠,٧٢	٣٥٨,٥٥	٦١	٤٥	١٣٦	١	٣٣
الكونغو الديمقراطية	٢٣٤٤٨٦٠	٦٥,٧١	٢٨,٠٢	٤٨	٦,٠٥٠	٤,٨٢٥	١,٢٠٩	١,٣٤٨
جيبوتى	٢٣٢٠٠	٠,٨٦	٣٧,٠٥	٥٨	٣٥	٢,١٥٩	١٥	٩٩
مصر	١٠٠١٤٥٠	٨٠,٧٢	٨٠,٦٠	٧٣	٢٩,٢٥٩	٦٤,٢٨٢	٢,٤٨٠	٧٨١
إريتريا	١١٧٦٠٠	٦,١٣	٥٢,١٣	٦١	٤٣٧	٣٠٩	٧	٩٢
إثيوبيا	١١٠٤٣٠٠	٩١,٧٣	٨٣,٠٧	٥٩	١,٩٥٣	١١,٨٧٦	٢٦٤	٢٣٦
كينيا	٥٨٠٣٧٠	٤٣,١٨	٧٤,٤٠	٥٧	٧,٢٨٣	١٦,٤٠٦	١,٨٧١	٧٢٦
ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٦,١٥	٣,٥٠	٧٥	٣٤,٩١٠	١١,٢٢٥	١٢٧	١,٥٨٧
مدغشقر	٥٨٧٠٤٠	٢٢,٢٩	٣٧,٩٨	٦٧	١,٢٣٧	٢,٤٨٦	٤١	١٤٦
مالاوى	١١٨٤٨٠	١٥,٩١	١٣٤,٢٥	٥٤	١,٢٣٤	٢,٨٥٨	١٦٩	٤٢٨
موريشيوس	٢٠٤٠	١,٢٩	٦٣٣,٠٧	٧٣	٢,٠٨١	٥,١١٦	٢٠٧	١٤٩
رواندا	٢٦٣٤٠	١١,٤٦	٤٣٥,٠٠	٥٥	٥٠٩	١,٦٥٤	٣٠٦	٤٢١
سيشل	٤٦٠	٠,٠٩	١٩٠,٨٤	٧٣	٦٥٩	٩٩٧	٥	٤٥
السودان	١٨٦١٤٨٠	٣٧,٢٠	١٩,٩٨	٦١	٣,٣٦٨	٦,١٩٠	٢٧٦	٥٨٢
سوازى لاند	١٧٣٦٠	١,٢٣	٧٠,٩١	٤٩	١,٩٤٨	١,٦٤٠	٤٥	٥
أوغندا	٢٤١٥٥٠	٣٦,٣٥	١٥٠,٤٧	٥٤	٢,٧٠٧	٦,٠٨٨	٤٩٣	٧١٤
زامبيا	٧٥٢٦١٠	١٤,٠٨	١٨,٧٠	٤٩	٩,٦٤٤	٨,٨١٨	١,٥٨٧	١,٨٧٢
زيمبابوى	٣٩٠٧٦٠	١٣,٧٢	٣٥,١٢	٥١	٣,٩٥٧	٦,٧٤٣	١٢١	٦٤١

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 38

ويوضح الجدول السابق رقم (١)، عدداً من المعلومات الأساسية عن دول الكوميسا التسعة عشر، بالنسبة لعدد السكان تأتي إثيوبيا في المقدمة فهي تضم حوالى ٩٢ مليون نسمة عام ٢٠١٢، تليها مصر ٨١ مليون نسمة، ثم الكونغو الديمقراطية ٦٦ مليون نسمة خلال ذات العام. وبالنسبة لتوقع الحياة عند الميلاد فقد جاء أعلى توقع للحياة عند الميلاد فى ليبيا حيث سجل ٧٥ عام تليه مصر وسيشل ٧٣ عام، وأقل توقع للحياة كان فى الكونغو الديمقراطية وهو ٤٨ عام وهذا فى عام ٢٠١٢. وقد حققت مصر وليبيا أعلى إجمالى صادرات خلال عام ٢٠١٢، وعلى جانب الواردات سجلت مصر وكينيا أعلى معدل للواردات خلال عام ٢٠١٢.

وبالنسبة لأهم الأسواق التى تصدر لها الكوميسا فكما يتضح من الشكل التالى رقم (١)، فقد جاء الإتحاد الأوروبى فى المقدمة حيث إستحوذ على ٣٢% من إجمالى صادرات الكوميسا لعام ٢٠١٢، وتمثلت أهم تلك الصادرات فى البترول من ليبيا، وجاءت الصين فى المركز الثانى بنسبة ١٣% من إجمالى صادرات الكوميسا لعام ٢٠١٢، وكانت أهم تلك الصادرات هى البترول من ليبيا، والنحاس والكوبالت من الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

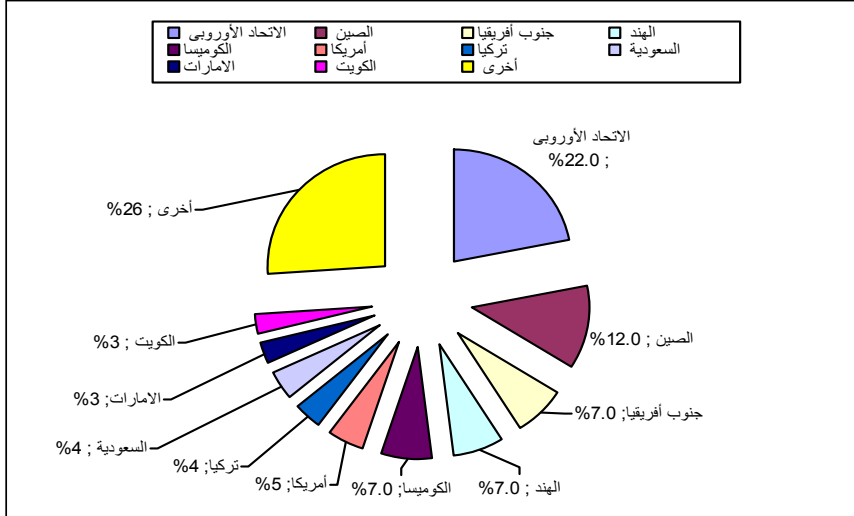
شكل رقم (١): أهم الأسواق التي صدرت لها الكوميسا عام ٢٠١٢



من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source : Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 10

شكل رقم (٢): أهم الأسواق التي استوردت منها الكوميسا عام ٢٠١٢

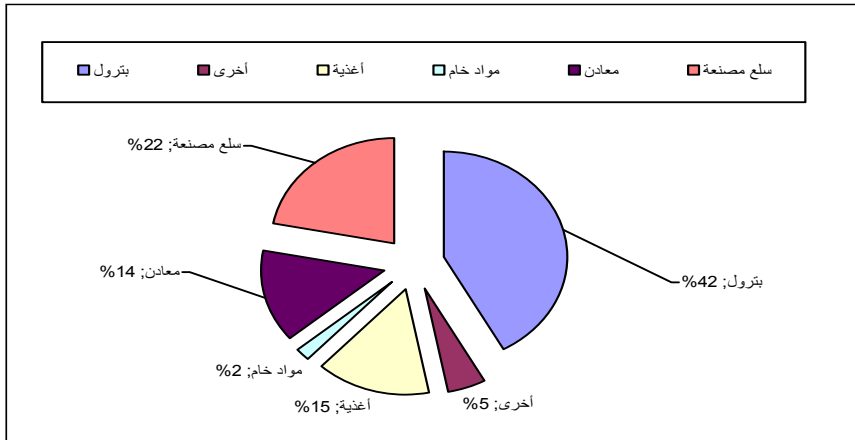


من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 11

وبالنسبة للواردات فكما يتضح من الشكل السابق رقم (٢)، فقد جاءت الواردات من الإتحاد الأوروبي فى المركز الأول بنسبة ٢٢٪ من إجمالى وادرات الكوميسا لعام ٢٠١٢، تليه الصين بنسبة ١٢٪ ثم جنوب أفريقيا والهند بنسبة ٧٪ لكل منهما خلال ذات العام.

شكل رقم (٣): أهم صادرات الكوميسا عام ٢٠١٢



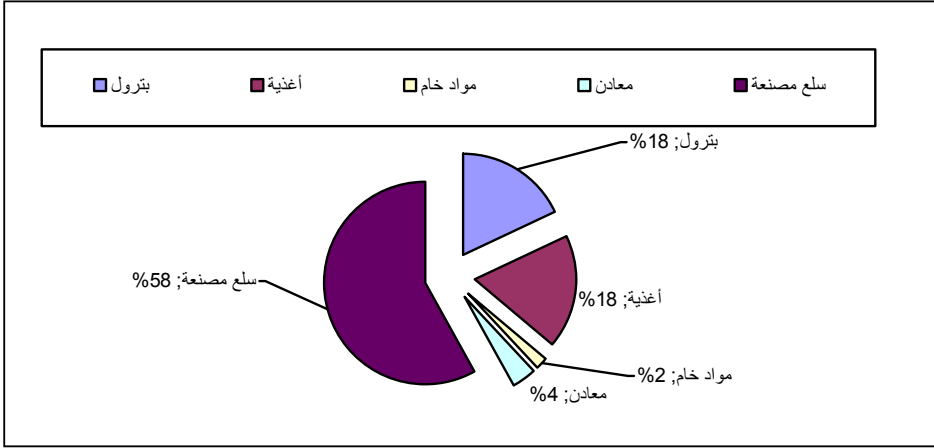
من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source : Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 16

وبالنسبة لأهم صادرات الكوميسا لعام ٢٠١٢، فكما يتضح من الشكل السابق رقم (٣)، فقد جاء البترول فى الصدارة بنسبة ٤٢% من إجمالى صادرات الكوميسا. وكانت ليبيا أكبر مصدر له فقد صدرت بترول فى عام ٢٠١٢ بما قيمته ٣٤,٥ مليار دولار أمريكى بشكل خاص إلى ألمانيا، والصين، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، تليها مصر بقيمة ٨,٤ مليار دولار أمريكى والسودان ١٤٥ مليون دولار أمريكى بسبب انفصال الشمال عن جنوب السودان.

وجاءت المعادن فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤% من إجمالى صادرات الكوميسا لعام ٢٠١٢، وأهم المصدرين هم: زامبيا والكونغو الديمقراطية للنحاس، والسودان، ومصر، وزيمبابوى، وإثيوبيا للذهب، وزيمبابوى ومصر للنيكل.

شكل رقم (٤): أهم واردات الكوميسا عام ٢٠١٢



من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source : Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 18

وبالنسبة لأهم واردات الكوميسا لعام ٢٠١٢، فكما يتضح من الشكل السابق رقم (٤) فقد جاءت السلع المصنعة في المرتبة الأولى بنسبة ٥٨٪ من إجمالي الواردات لعام ٢٠١٢، ثم البنترول والأغذية بنسبة ١٨٪ لكل منهما من إجمالي الواردات لعام ٢٠١٢، ثم المعادن بنسبة ٤٪ والمواد الخام بنسبة ٢٪ من إجمالي الواردات لعام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢): حجم تجارة الكوميسا العالمية بالدولة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) (مليون دولار أمريكي)

الدولة	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		نسبة التغير (٢٠١٢)
	صادرات	إعادة صادرات	واردات	صادرات	إعادة صادرات	واردات	
بوروندى	١٠٧	١٠	٣٩٨	١٨٤	١٤	٨٥٨	٢٣,٦
جزر القمر	١٥	٠	١٨٢	٢٤	-	٢٠١	٨٥,٦
الكونغو	٤,٨٧٤	-	٤,٥٢٦	٥,٤١٧	-	٥,٣٩٩	١١,٧
جيبوتي	٢٩٩	٦٩٩	١,٤٠٢	٤٦٢	١,٠٦٩	١,٥٩١	٩٧,٧-
مصر	٢٦,٦٦٥	-	٥٢,٩٤٤	٣٠,٦٠٧	-	٥٨,٩٣٤	٤,٤-
اريتريا	١٤	-	٤٥٧	٣٠٩	-	٤٨٠	٤١,٣
إثيوبيا	٢,٤٠٩	٤٤	٩,٢٢٩	٢,٥٧٣	٦٢	٨,٧٦٥	٢٥,٩-
كينيا	٥,٠٨٨	٧٦٨	١٢,٠٢١	٥,٧٦١	٨٣٩	١٤,٩١٤	١٠,٤
ليبيا	٤٤,٠٤٨	-	٢١,٥٠٠	١٦,٧٩١	-	٧,٦٨٧	١٠٧,٩
مدغشقر	٩٢٤	١١٥	٢,٢٧٩	١,٣٦٠	٩٦	٢,٩٠٤	١٥-
مالاوى	١,٠٤٨	١	٢,٣٤٤	١,٤٠٤	٦	٢,٤٢٣	١٢,٥-
موريشيوس	١,٥٩٨	٥٠١	٤,٢٤٥	١,٨٢٨	٣٤٤	٤,٩٧٧	٤,٢-
رواندا	٢٠٢	٣٥	١,٢٥٥	٣٧١	٤٧	١,٣٥٩	٢١,٧
سيشل	٢٦٥	١	٨٦٩	٦٩٣	١٩٣	١,٦٠٦	٢٥,٦-
السودان	١١,٥١٧	١٢	١١,٨٧٥	٨,٩٧٩	٢	٩,٥٤٦	٦٢,٥-
سوازيلاند	١,٥٧٩	١١٩	١,٧٣٩	١,٥٩٤	٥٨	١,٨٠٣	١٧,٩
أوغندا	١,١٠٥	٤٢٧	٤,٥٥٠	٢,١٩٩	٥٣٩	٥,١٢٦	١,٢-
زامبيا	٦,٨٣٤	٣٣٨	٥,٠٢٢	٨,٦٤٤	٣٧٢	٧,١٧٩	٨,٨١٨
زيمبابوى	٣,٤٤٢	١١٣	٤,٧٠٦	٣,٥٣٤	٤٩	٨,٥٤٠	١٠,٤

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, September 2013), p 3

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢)، أن دول الكوميسا قد حققت فى

المتوسط معدل نمو حوالى ١٢% فى إجمالى الصادرات عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام

٢٠١١، وهذا يرجع إلى مساهمة مجموعة من الدول في تحقيق هذا المعدل مثل ليبيا والتي حققت معدل نمو في الصادرات في عام ٢٠١٢ بلغ ١٠٨% وبوروندي ٢٤%، ورواندا ٢٢%، وسوازيلاند ١٨%، والكونغو الديمقراطية ١٢%. وعلى الجانب الآخر هناك دولاً سجلت معدل إنخفاض في إجمالي صادراتها لعام ٢٠١٢ مثل جيبوتي حيث بلغ معدل الإنخفاض ٩٨%، وبلغ معدل الانخفاض ٦٣% في السودان، وفي إثيوبيا وسيشل بلغ معدل الإنخفاض في نمو الصادرات في كل منهما ٢٦%.

وبالنسبة لجانب الواردات حققت دول الكوميسا معدل نمو بلغ ٧% في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١، ومن بين الدول التي ساهمت في تحقيق هذا المعدل كانت ليبيا بمعدل نمو ٤٦%، وإثيوبيا وجيبوتي ٣٦%، وزامبيا ٢٣% وأوغندا ١٩%، وهناك دول حققت معدل إنخفاض في مستوى وارداتها لعام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١ مثل سيشل ٣٨%، وإريتريا ٣٦%، والسودان ٣٥%، وجزر القمر ٣٣%، وزيمبابوي ٢١%.

وثمة أهمية الإشارة إلى أنه في إطار عملية التكامل في القارة الأفريقية، فقد قررت التكتلات الأفريقية الثلاث الكوميسا والسادك وجماعة شرق إفريقيا البدء في إجراء مفاوضات فيما بينهم من أجل إبرام إتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة للوصول إلى إتحاد جمركي. ولذا فقد تم عقد القمة الثانية للتكتلات الثلاثة في يونيو ٢٠١١ بجنوب أفريقيا وتم التوصل إلى اعتماد الإعلان الخاص ببداية المفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة بين التكتلات الثلاث، واعتماد خارطة الطريق المطلوبة لإنشائها، وكذلك اعتماد الاطار المؤسسي ومبادئ ومراحل التفاوض والتي تتركز على ثلاثة أعمدة وهي تكامل السوق، وتنمية البنية التحتية، والتنمية الصناعية. جدير بالذكر أن مصر حريصة على إبرام مثل هذا الإتفاق نظراً لأنه يضم ٢٦ دولة أفريقية من ضمنها جنوب أفريقيا وتنزانيا مما يسمح بالنفوذ إلى سوق ضخم يضم حوالي ٦٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة وإلغاء القيود عليها (١٠).

ثانياً: التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا:

تعتبر السوق الأفريقية بمثابة قاعدة إستهلاكية عريضة، حيث تعبر عن طاقة إستيعابية هائلة فهى تعد ثانى أكبر القارات من حيث المساحة وعدد السكان، حيث بلغ تعداد سكان القارة حوالى مليار و٦٩ مليون نسمة لعام ٢٠١٤. وتتنوع بداخلها أذواق المستهلكين وشرائح الطلب ومستويات الدخل، ومن ثم فهى تعد سوقاً واعدة للمنتجات المصرية فى العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة. غير أن حجم التبادل التجارى بين مصر والقارة الأفريقية يعد متواضعاً بالمقارنة بحجم التبادل التجارى بين مصر ودول العالم. وقد بلغ حجم الصادرات المصرية إلى إفريقيا خلال عام ٢٠١٤ نحو ٣,٨ مليار دولار أمريكى وهو ما يعادل ١٤% فقط من إجمالى الصادرات المصرية للعالم فى عام ٢٠١٤ والتي بلغت ما يزيد عن ٢٦ مليار دولار أمريكى. وقد سجلت الواردات المصرية من إفريقيا حوالى ١.٢ مليار دولار لعام ٢٠١٤ بما يمثل ١,٧% فقط من إجمالى الواردات المصرية من العالم والتي بلغت حوالى ٧٠ مليار دولار خلال ذات العام.^(١١)

جدول رقم (٣): تطور قيم الصادرات والواردات المصرية إلى ومن الكوميسا

خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٤)

المؤشر/السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات	٢٣١,٣٩	٤٣١,٤٣	٥٠٥,٦٩	٤٩٤,٢٦	١٦٣٩,٦٨	١٨٦١,٠٨	٢٣٤٣,٦٧	١٦٢٢,٥٠	٢٤٧٩,٨١	٢٣٥٨,٩٢
الواردات	١٨٨,٢٢	٢٩٨,٥٤	٢٦٦,٤٤	٣١٢,٢٤	١١٤٧,٤٩	٧٠٩,٠٧	٩٦١,٧٧	٨٣٤,٨٠	٧٨٠,٨٨	٦٥٤,٠٧
الميزان التجارى	٤٣,١٧	١٣٢,٨٩	٢٣٩,٢٥	١٨٢,٠٢	٤٩٢,١٩	١١٥٢,٠١	١٣٨١,٩٠	٧٨٧,٧٠	١٦٩٨,٩٣	١٧٠٤,٨٥

من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source : The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013
<http://iscosafricashipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>, p2

يوضح الجدول السابق رقم (٣) تطور قيم الصادرات والواردات المصرية إلى ومن الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، والذي يشير إلى أن الصادرات المصرية لدول الكوميسا أعلى من الواردات المصرية من دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) بأكملها، وبالتالي فقد كان الميزان التجاري موجباً خلال ذات الفترة.

جدول رقم (٤): أهم عشرة دول صدرت لها مصر في تكتل الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢	
	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*
ليبيا	٨٠٨,٧٣	٤٩,٨٢	٩٨٥,٠٢	٥٣,٧٦	١٢٤٩,٢٨	٥٤,٤٧	٥٥٣,٠٨	٣٥,٠٣	١٤٣٠,٠٧	٥٨,٧٧
السودان	٥٤٧,٢٤	٣٣,٧١	٥٦٣,٥٥	٣٠,٧٦	٥٨٦,١٨	٢٥,٥٦	٥١٠,٤٥	٣٢,٣٣	٤٤٩,٦٨	١٨,٤٨
كينيا	١١٤,٨١	٧,٠٧	١١٣,٩٨	٦,٢٢	٢٣٩,٨٤	١٠,٤٦	٢٢٥,٦٤	١٤,٢٩	٢٨٠,٨٠	١١,٥٤
إثيوبيا	٦٥,٢٢	٤,٠٢	٣٨,٣٠	٢,٠٩	٤٧,٢١	٢,٠٦	٤٣,٧٨	٢,٧٧	٤١	١,٦٨
إريتريا	١٤,٥٧	٠,٩٠	٣٣,٠١	١,٨٠	٥٧,٨٧	٢,٥٢	٦١,٣٣	٣,٨٨	٥٧,٥١	٢,٣٦
أوغندا	١٩,٦٤	١,٢١	٢١,٢١	١,١٦	٢٤,٧٣	١,٠٨	٥٩,٧٧	٣,٧٩	٤١,٢٩	١,٧٠
الكونغو	٧	٠,٤٣	٢١,٠٩	١,١٥	٢٠,٦٢	٠,٩٠	١٦,٩٣	١,٠٧	٢٤,٩٧	١,٠٣
موريشيوس	١٧,٠٦	١,٠٥	٢١,٢٥	١,١٦	٢٦,٧٦	١,١٧	٣١,٥٧	٢,٠٠	٣٠,٥٩	١,٢٦
جيبوتي	٢١,٥٤	١,٣٣	٢٧,٩١	١,٥٢	٢٨,٧٩	١,٢٦	٤٤,١٤	٢,٨٠	٣٥,١٣	١,٤٤
زامبيا	٧,٦٢	٠,٤٧	٦,٧٨	٠,٣٧	١٢,٠٥	٠,٥٣	٣٢,٠٢	٢,٠٣	٤٢,٢٨	١,٧٤
الإجمالي	١٦٢٣,٤٣	١٠٠	١٨٣٢,١	١٠٠	٢٢٩٣,٣٣	١٠٠	١٥٧٨,٧١	١٠٠	٢٤٣٣,٣٢	١٠٠

Source : The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013 <http://iscosafriقاشipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>, p3

النسبة*: محسوبة بواسطة

يشير الجدول السابق رقم (٤)، إلى أهم عشرة دول تصدر لها مصر في تكتل الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ويتضح أنه في عام ٢٠١٢ جاءت ليبيا في المركز الأول بنسبة ٥٩٪ من إجمالي الصادرات المصرية لتلك الدول، تليها السودان وكينيا بنسبتي ١٨٪، و ١٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية لتلك الدول على التوالي.

جدول رقم (٥): أهم عشرة دول استوردت منها مصر في تكتل الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢	
	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*	القيمة	النسبة*
كينيا	٢٠١,٠٢	١٧,٥٧	٢٠٧,٩١	٢٩,٥٤	٢٠٦,٥٩	٢١,٩٤	٣١٣,٤٧	٣٧,٧٤	٢٨٤,٢٥	٣٦,٥٦
زامبيا	٥٩٨,٧٨	٥٢,٣٣	١٩٤,٥٣	٢٧,٦٤	٢٦٠,١٠	٢٧,٦٢	٣١٦,٩٢	٣٨,١٦	٢٤٣,١٢	٣١,٢٧
ليبيا	٢٦١,٣٤	٢٢,٨٤	٢١١,٨٢	٣٠,١٠	٣٣٥,٦٨	٣٥,٦٥	٦٠,٢٥	٧,٢٥	١٣٧,٧٨	١٧,٧٢
السودان	٤٨,٧٩	٤,٢٦	٤٣,٦٦	٦,٢٠	٤١,٧٦	٤,٤٤	٢٦,٦٨	٣,٢١	١٩,١٨	٢,٤٧
إثيوبيا	١٢,١٢	١,٠٦	٧,٩٣	١,١٣	١٠,٦٣	١,١٣	٢٠,٣٢	٢,٤٥	٢٧,٥٣	٣,٥٤
الكونغو	٠,٩٤	٠,٠٨	٠,١٦	٠,٠٢	٠,١٩	٠,٠٢	٠,١٢	٠,٠١	٤١,١١	٥,٢٩
مالاوي	١,٦٩	٠,١٥	١٦,٨٦	٢,٤٠	٣٩,١٧	٤,١٦	٥٥,٨٧	٦,٧٣	٥,٣٧	٠,٦٩
إريتريا	٠,١٩	٠,٠٢	٠,٤٧	٠,٠٧	٢	٠,٢١	١,٣٦	٠,١٦	٣,٩٢	٠,٥٠
جيبوتي	١٣,٩٣	١,٢٢	١٥,٦٦	٢,٢٣	٤٣,٣٩	٤,٦١	٢٩,٧٨	٣,٥٩	١٢,١٣	١,٥٦
أوغندا	٥,٤٧	٠,٤٨	٤,٧٥	٠,٦٧	٢,٠٧	٠,٢٢	٥,٧٦	٠,٦٩	٣,١١	٠,٤٠
الإجمالي	١١٤٤,٢٧	١٠٠	٧٠٣,٧٥	١٠٠	٩٤١,٥٨	١٠٠	٨٣٠,٥٣	١٠٠	٧٧٧,٥	١٠٠

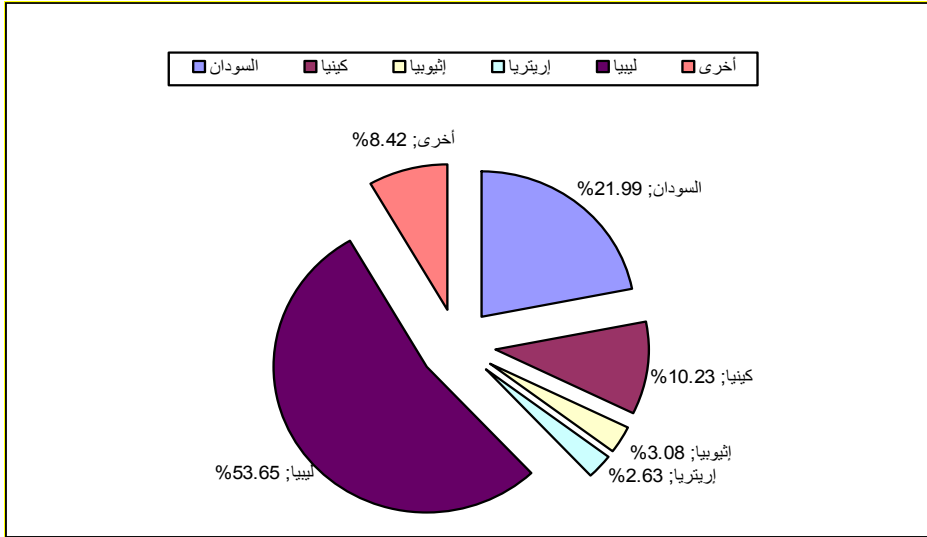
Source: The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013 <http://iscosafriacshipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>, p3

النسبة*: محسوبة بواسطة الباحث

يشير الجدول السابق رقم (٥)، إلى أهم عشرة دول إستوردت منها مصر فى تكتل الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ويتضح أنه فى عام ٢٠١٢ جاءت كينيا فى المركز الأول بنسبة ٣٧٪ من إجمالى الواردات المصرية من تلك الدول، تليها زامبيا وليبيا بنسبتي ٣١٪، و ١٧٪ من إجمالى الواردات المصرية من تلك الدول على التوالى.

ويتضح من الشكل التالى رقم (٥)، أنه بالنسبة لأهم الدول التى صدرت لها مصر فى تكتل الكوميسا عام ٢٠١٣، فقد جاءت ليبيا فى المركز الأول بنسبة ٥٣,٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا فى هذا العام تليها السودان بنسبة ٢٢٪، ثم كينيا بنسبة ١٠,٢٪.

شكل رقم (٥): أهم دول الكوميسا التى صدرت لها مصر عام ٢٠١٣

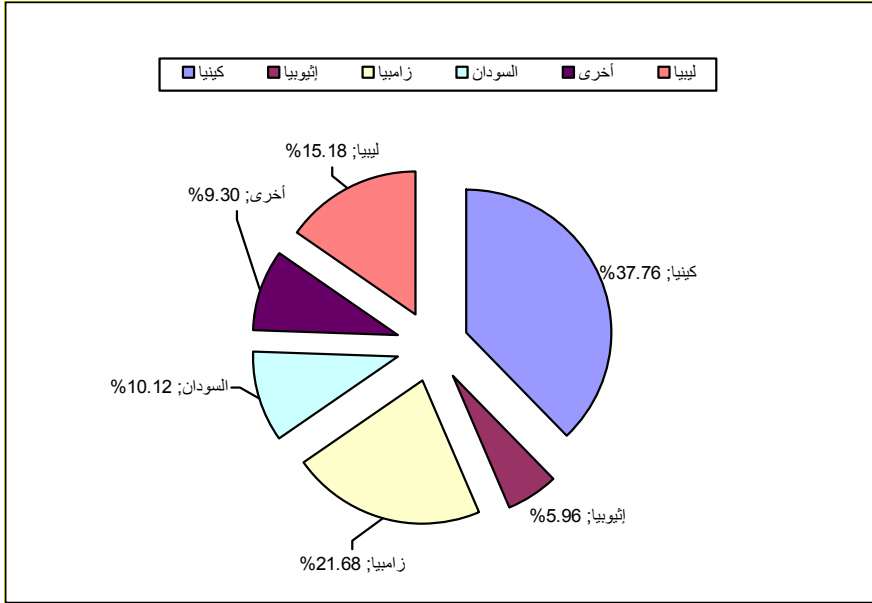


من إعداد الباحث بالاعتماد علي

Source : The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013 <http://iscosafricashipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>, p3

أما بالنسبة للواردات المصرية من دول الكوميسا خلال عام ٢٠١٣، فكما يتضح من الشكل التالي رقم (٦)، فقد جاءت كينيا فى المركز الأول بنسبة ٣٧,٧٪ من إجمالي الواردات المصرية من دول الكوميسا عام ٢٠١٣، تليها زامبيا بنسبة ٢١,٦٪، ثم ليبيا والسودان بنسبتي ١٥,١٪، ١٠,١٪ على التوالي.

شكل رقم (٦): أهم دول الكوميسا التى استوردت منها مصر عام ٢٠١٣



من إعداد الباحث بالاعتماد على

Source: The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013 <http://iscosafriقاشipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>, p3

تتمثل أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا فى مواد البناء مثل الحديد والصلب، والأسمنت، والمنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية، الصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم، الأرز والفواكه والخضراوات، بعض المنتجات الهندسية. أما أهم الواردات المصرية من دول الكوميسا فهى البن والشاي، والتبغ، والثمار الزيتية (السمسم)، والحيوانات الحية، والنحاس. (١٢)

وتتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل، لا يوجد إستثناءات إلا بالنسبة للسودان، وكينيا، وموريشيوس. وتسرى الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء والتي تحقق قيمة مضافة تعادل ٤٥% (١٣) وتتضمن قواعد المنشأ المطبقة في الكوميسا أن يتم الحصول على المنتجات بالكامل من دولة من الدول الأعضاء أو أن تكون السلع قد أنتجت في دولة عضو بشكل كلي أو جزئي وأن يتم إجراء تحول جوهري عليها بشرط، أولاً: ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة شاملة المصاريف ٦٠% من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها. أو ثانياً: أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى ٤٥% على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع. (١٤) ولكي يتمكن المصدر المصري من إتمام عملية التصدير إلى دولة في الكوميسا لابد وأن يحصل على شهادة منشأ الكوميسا من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، لكي يضمن تمتع منتجه بمزايا الكوميسا التفضيلية كنظام تجاري، وللحصول على هذه الشهادة لابد أن يتم التأكد من أن المنتج قد إستوفى معيار المنشأ، طبقاً لشروط ومعايير قواعد منشأ الكوميسا، وتستكمل الإستمارة الخاصة بشهادة المنشأ لكل شحنة تصديرية على حدة، وترفق الإستمارة مع فاتورة التصدير، وإقرار المصدر ويرسل الثلاث ملفات إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وبعد الحصول على توقيع الهيئة وإصدار شهادة منشأ الكوميسا، لا يجوز أن يضيف إليها أي بيانات. (١٥)

وتعتمد إستراتيجية مصر الخاصة بالتوسع التجاري مع دول الكوميسا على أربعة منافذ رئيسية وهي: كينيا وموريشيوس وجيبوتي وتنزانيا كالتالي: (١٦)

١. تعتبر كينيا معبراً إلى خمس دول وهي إثيوبيا، والصومال، وأوغندا، ورواندا، وجزر القمر.

٢. تعد موريشيوس معبراً إلى كل من مدغشقر وسيشل.
 ٣. تعد جيبوتي معبراً إلى الصومال، وارتيريا، وإثيوبيا.
 ٤. أما تنزانيا بالرغم من إنسحابها من إتفاقية الكوميسا إلا أنها تعتبر معبراً رئيسياً لسبع دول أعضاء وهم: موزمبيق، وزيمبابوى، ومالاوى، ورواندا، وبوروندى، وزامبيا، والكونغو الديمقراطية.
- ومن ثم فإنه يمكن القول أن هناك عدداً من المزايا التي تتيحها إتفاقية الكوميسا لمصر، ويمكن أن تستفيد منها الصادرات المصرية، ويمكن ذكرها فى النقاط التالية: (١٧)

- كبر تعداد سكان الدول الأعضاء فى الكوميسا، ومن ثم فهى تعد سوقاً واسعاً أمام المنتجات المصرية.
- الإستفادة من الإعفاءات المتبادلة داخل منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا حيث تقوم الدول الموجودة بمنطقة التجارة الحرة بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تاماً، بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقى الدول الأعضاء.
- تنص المادة ١٥٨ من إتفاقية الكوميسا على تشجيع التعاون فى مجالات الاستثمار، كما تنص المادة ١٦٤ على تحرير التجارة فى الخدمات مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خصوصاً مع تفوق مصر فى مجال التجارة فى الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات.
- يمكن الإستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على إستيراد العديد من السلع التى تتمتع مصر بميزة عالية فى إنتاجها ومن أمثلتها المواد الغذائية والأدوات المنزلية، والأدوات

الصحية، والسيراميك، والأدوية، ومنتجات الألومنيوم، والحديد والصلب، والغزل والمنسوجات والأحذية.

- الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية فى مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا .

وعلى الرغم من المزايا التي توفرها إتفاقية الكوميسا - سالفة الذكر- إلا أنه يمكن تفسير الانخفاض النسبى للتواجد المصرى فى تلك الأسواق إلى إرتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وإرتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية فى بعض هذه الأسواق بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة فى معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.^(١٨)

ثالثاً: مؤشرات قياس تدفقات التجارة بين مصر والكوميسا

يتم فيما يلى إستخدام ثلاثة مؤشرات وهى: مؤشر كثافة التجارة، ومؤشر الإنكشاف التجارى (الإنفتاح التجارى)، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة. وهذا بهدف التعرف بشكل أكثر تفصيلاً على مستوى تدفقات التجارة بين مصر والكوميسا وذلك كما يلى:

• مؤشر كثافة التجارة (TII) Trade Intensity Index:

يستخدم مؤشر كثافة التجارة لمعرفة هل قيمة التبادل التجارى ما بين دولتين أكبر أم أصغر من المتوقع وهذا على أساس أهميتهم فى التجارة العالمية.^(١٩) وإذا كانت قيمة المؤشر أعلى من واحد فهذا يعنى أن هناك فرص محتملة لزيادة التجارة بين الدولتين.^(٢٠)

ويمكن تقدير مؤشر كثافة التجارة المصرية مع دول الكوميسا بالإعتماد على منهجية العالم بالاسا Balassa لعام ١٩٦٥. (٢١)

$$TII = \frac{X_{nm}/X_{nw}}{X_{wm}/X_{ww}}$$

حيث:

TII: مؤشر كثافة التجارة

X_{nm} : صادرات الدولة n (مصر) إلى الدولة m (الكوميسا)

X_{nw} : إجمالي صادرات الدولة n (مصر)

X_{wm} : إجمالي واردات الكوميسا

X_{ww} : إجمالي صادرات العالم

جدول رقم (٦): مؤشر كثافة التجارة المصرية مع الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

(مليون دولار أمريكي)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٤٧٩,٨١	١٦٢٢,٥٠	٢٣٤٣,٦٧	١٨٦١,٠٨	١٦٣٩,٦٨	صادرات مصر للكوميسا
٢٩٢٥٨,٨٨	٣٠٦٠٧,٣٩	٢٦٦٦٥,٣٣	٢٣١١٠,٠٢	٢٦٢٩٣,٥٠	إجمالي صادرات مصر
١٥٤٦٠,٨	١٤٤٢٩,٠	١٤١٥٤٢	١١٨٤٨٩	١٣٦٢٥٤	إجمالي واردات الكوميسا
١٨٤٠٢١٨٤	١٨٣٢٠٣١٦	١٥٢٨٣٤٨١	١٢٥٥٤٧٧٤	١٦٠٩٩٦١٢	إجمالي صادرات العالم
١٠,٠٨٧	٦,٧٣٠	٩,٤٩٠	٨,٥٣٢	٧,٣٦٨	مؤشر كثافة التجارة

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من نشرات الكوميسا وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)

وكما يتضح من جدول رقم (٦)، جاءت قيمة المؤشر أكبر من الواحد وهذا يعنى أن هناك فرصاً محتملة في المستقبل لزيادة تجارة مصر مع دول الكوميسا، وقد أخذت قيم المؤشر في التزايد خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بإستثناء عام ٢٠١١، وقد يمكن تفسير ذلك بسبب عدم الإستقرار السياسى الذى شهدته مصر فى أعقاب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، وقد أخذ المؤشر فى التزايد من العام التالى مباشرة.

◆ مؤشر الإنكشاف التجارى (الإنفتاح التجارى) Trade Openness Index :

يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجى. (٢٣) حيث يشير إرتفاع هذا المؤشر إلى عمق إعتقاد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته من السلع والخدمات وبالتالى إزدياد تبعيته للخارج ومن ثم يوضح مدى حساسية الإقتصاد المحلى للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية، وتتراوح نسبته بالدول الأوروبية ما بين ١٠٪-٢٠٪ (٢٣)

ويحسب مؤشر الإنفتاح التجارى عن طريق العلاقة التالية: (٢٤)

$$T = ((X+M)/Y) * 100$$

حيث:

T: درجة الإنكشاف التجارى (الإنفتاح التجارى)

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

Y: الناتج المحلى الإجمالى

ومن ثم يعبر هذا المؤشر عن الوزن النسبى لقيم الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى، وبالرغم من تأثر الإنفتاح التجارى بعوامل أخرى مثل حجم الدولة، تكاليف النقل أو المسافة بين الشركاء التجارين، إلا أن حجم الصادرات والواردات يظلا هما المكون الأساسى الأكثر تأثيراً فى الإنفتاح التجارى.^(٢٥) وإذا جاءت درجة المؤشر مرتفعة فإن هذا يعنى إعتتماد الإقتصاد بشكل كلى على التصدير والإستيراد ومن ثم تأثره بتقلبات التجارة الخارجية. وعلى الرغم من أن إرتفاع هذه النسبة غير كاف لإستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة إلا أن ذلك يعنى بالضرورة سهولة تعرض إقتصاد الدولة للمؤثرات الخارجية، وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة على البلدان النامية التى تعتمد على تصدير قلة من المنتجات.^(٢٦) ويكون للإنفتاح التجارى أثراً فى هياكل الإنتاج والتصدير فى الدول المنفتحة، مما يحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية التى يمكن أن تستخدمها السلطات المالية والنقدية بالدولة.^(٢٧)

جدول رقم (٧): مؤشر الإنفتاح التجارى بدول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) %

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بوروندى	٣١,٩١	٤٥,٣٦	٤٢,١٥
جزر القمر	٣٦,٤١	٣٦,٨٩	٣٠,٣٧
الكونغو الديمقراطية	٦٤,٤٨	٦٩,١٥	٦٠,٨٦
جيبوتى	٢٢٨,٨٨	٢٩٧,٧١	٢٠٩,١٥
مصر	٣٦,٣٧	٣٩,٠١	٣٦,٣٦
إريتريا	١٨,٣٨	٣٠,٢٤	٢٤,١٣
إثيوبيا	٣٩,٣١	٣٥,٩٥	٣٢,٠٦
كينيا	٥٦,٩٢	٦٣,٩٩	٦٣,٦٣
ليبيا	٨٦,٧١	٣٣,٣٦	٧٣,٩٨
مدغشقر	٣٨,٠٥	٤٣,٨٣	٣٧,٣٢
مالاوى	٦٦,٤٩	٦٧,٢٥	٩٥,٩٧
موريشيوس	٦٥,٢١	٦٣,١٩	٦٨,٦٠
رواندا	٢٦,٥٣	٢٧,٨٥	٣٠,٤٥
سيشل	١٠٠,٦٤	٢٤٧,٤٧	١٦٠,٤٧
السودان	٣٧,٧٢	٣٣,٦٣	١٦,٢٦
سوازى لاند	٩٤,٢٧	٨٦,٨٥	٩٥,٧٦
أوغندا	٣٥,٧٥	٤٦,٧٨	٤٤,٢٤
زامبيا	٧٥,٣٠	٨٤,٣٢	٨٩,٢٨
زيمبابوى	١١٠,٥٣	١٢٢,٤٦	٩٨,٩٥

المصدر: محسوب بواسطة الباحث بالإعتماد على بيانات النشرات الصادرة عن الكوميسا

يتضح من الجدول السابق رقم (٧)، أن مؤشر الإنفتاح التجارى كان متذبذباً بين دول الكوميسا لعام ٢٠١٢، فقد تعدى ٥٠٪ فى عشرة دول يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين كالتالى: حيث إقترب أو تخطى ١٠٠٪ فى خمسة دول وهم: جيبوتى ٢٠٩٪، وسيشل ١٦٠٪، وزيمبابوى ٩٩٪، ومالاوى وسوازى لاند ٩٦٪. وتراوح مؤشر الإنفتاح التجارى بين ٦٠٪-٩٠٪ فى خمس دول أخرى وهم: زامبيا ٨٩٪، وليبيا ٧٣٪، وموريشيوس ٦٩٪، وكينيا ٦٤٪، والكونغو الديمقراطية ٦١٪. وهناك تسع دول سجل بها المؤشر أقل من ٥٠٪ وهى: أوغندا ٤٤٪، وبوروندى ٤٢٪، ومدغشقر ٣٧٪، ومصر ٣٦٪، وإثيوبيا ٣٢٪، وجزر القمر ورواندا ٣٠٪، وإريتريا ٢٤٪، والسودان ١٦٪.

وبالنسبة لتطور مؤشر الإنفتاح التجارى بدول الكوميسا خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)، يلاحظ أنه قد ساد ذات النمط -والمقصود به زيادة قيمة المؤشر فى عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ثم انخفاضه فى عام ٢٠١٢- فى ثلاثة عشر دولة من التسعة عشر دولة من دول الكوميسا. وهناك دولتان حدث فيهما إنخفاض متتالى فى قيمة المؤشر فى عامى ٢٠١١، ٢٠١٢ وهما إثيوبيا، والسودان. وهناك دولتان حدثت فيهما زيادة متتالية فى قيمة المؤشر فى عامى ٢٠١١، ٢٠١٢ هما مالاوى ورواندا، وهناك دولتان إنخفضت فيهما قيمة المؤشر فى عام ٢٠١١ ثم زادت فى العام التالى ٢٠١٢ وهما سوازى لاند وليبيا.

ويشير الجدول السابق إلى زيادة أهمية التجارة الخارجية لدول الكوميسا فى نشاطها الإقتصادى وهذا إنعكاس طبيعى لعملية الإنفتاح التجارى، وزيادة فاعلية اتفاقات تحرير التجارة مع الدول الأخرى. كما يبين بالوقت ذاته أن معظم إقتصادات دول الكوميسا عالية الإنكشاف على الخارج فهى تعتمد فى نموها على الأسواق الخارجية فى أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى وهى نسبة مرتفعة مقارنةً بالدول الأوروبية التى تتراوح النسبة فيها بين ١٠٪-٢٠٪. وكذلك تدعم النتائج السابقة لهذا المؤشر من فكرة إمكانية زيادة تواجد المنتج المصرى بدول الكوميسا، وتعميق التبادل التجارى مع تلك الدول.

◆ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA): Revealed Comparative Advantage Index

وضع العالم ميشيل بورتر عام ١٩٩٠ مؤشراً للتنافسية بالإعتماد على الميزة النسبية الظاهرة. حيث يرى العالم ميشيل بورتر أن الإنتاجية والميزة التنافسية في إقتصاد ما تحتاج إلى التخصص في الصناعة أو الانتاج الذي يوفر تلك الميزة. (٢٨) ووفرت آراء العالم بورتر جسراً للربط بين الأدبيات النظرية في العلاقات الإستراتيجية والاقتصاد الدولي ووضعت الأساس لتطوير السياسات الخاصة بالتنافسية. (٢٩) ويظهر هذا المؤشر مدى أهمية منتج ما في صادرات الدولة بالنسبة لأهميته في صادرات العالم أو تكتل اقتصادى معين. (٣٠) وإذا زادت قيمة المؤشر عن الواحد، دل هذا عن أن الدولة تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة في هذا المنتج، وبالعكس إذا جاءت قيمة المؤشر أقل من الواحد، فإن الدولة لا تتمتع بمزايا نسبية في هذا المنتج. (٣١) ومن الممكن أن تمتلك الدولة ميزة نسبية في فرع نشاط أو مجموعة منتجات تعكس مجموعة سلعية ما، يكون لدى الدولة فيها ميزة نسبية والعكس صحيح. (٣٢) حيث أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يوضح أن القطاع الذى ينتج بتكاليف إنتاج قليلة أو إنتاجية أعلى لعوامل الإنتاج يكون قطاعاً تنافسياً بالنسبة للقطاعات الأخرى. (٣٣)

ويحسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وفقاً للصيغة التالية: (٣٤)

$$RCA_{ij} = \frac{(X_{ij}/X_{it})}{(X_{wj}/X_{wt})}$$

حيث:

RCA_{ij} : مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

X_{ij} : صادرات الدولة i (مصر) من السلعة j

X_{it} : إجمالى الصادرات المصرية

X_{wj} : صادرات تكتل الكوميسا من السلعة j

X_{wt} : إجمالى صادرات الكوميسا

جدول رقم (٨): مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصرية بالنسبة للكوميسا

خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	الميزة النسبية الظاهرة
١,٣٤	١,٠٥٧	١,٧٩٣	SITC(٠): الأغذية والحيوانات الحية
٠,٢١٩	٠,٢٥٦	٠,٢٨٨	SITC(١): المشروبات والتبغ
٠,٨٦٩	٠,٨٧٤	١,١٥٩	SITC(٢): المواد الخام
٣,٣٥٢	٢,٩٢٣	٤,٠٠٨	SITC(٣): الوقود المعدني ومواد التشحيم
١,٩١٧	١,٧١٩	٠,٢١٣	SITC(٤): الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية
٣,٠١٧	٢,٦٠٩	٣,٥٠٣	SITC(٥): مواد كيميائية
١,٤١٥	١,٢٧٩	٥,٣٨٢	SITC(٦): سلع مصنعة
٢,١٢٦	١,٥٧٦	١,١٣٢	SITC(٧): آلات ومعدات النقل
١,٨٣٩	١,٥٥٢	٢,٠٩٣	SITC(٨): مواد مصنعة متنوعة

المصدر: محسوب بواسطة الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة

يوضح الجدول السابق رقم (٨) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لثمان مجموعات سلعية مصرية وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢). ويلاحظ أن المنتجات المصرية قد حققت ميزة نسبية ظاهرة في كل المجموعات السلعية خلال السنوات محل الدراسة بإستثناء مجموعتي المشروبات والتبغ والمواد الخام، على الرغم من تحقيق الأخير لميزة نسبية في عام ٢٠١٠ إلا أنه تراجع في العاميين التاليين.

كذلك يتضح من النتائج السابقة خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)، أن مصر تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية ومجموعة آلات ومعدات النقل وهذه الميزة تزداد سنوياً حيث بلغت قيمة المؤشر ١,٩ و ٢,١ لعام ٢٠١٢ على التوالي. وقد إنخفض المؤشر في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ثم عاود الإرتفاع مرة أخرى في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١ وهذا بالنسبة لخمس مجموعات، حيث سجل ١,٣ في مجموعة الأغذية والحيوانات الحية في عام ٢٠١٢، و ٣,٣ في مجموعة الوقود المعدني ومواد التشحيم وهي أعلى قيمة للمؤشر

فى هذا العام، و مجموعة المواد الكيمائية ٣ فى عام ٢٠١٢، و مجموعة السلع المصنعة ٤، ١ فى عام ٢٠١٢، و مجموعة مواد مصنعة متنوعة ٨، ١ فى ذات العام. و يلاحظ من النتائج السابقة أنها تدعم فكرة أنه على مستوى دول الكوميسا ككل، يمكن إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية بحيث تخصص كل دولة فى إنتاج وتصدير السلع التى تمتلك ميزة نسبية فى إنتاجها مما يزيد من تنافسية دول الكوميسا داخل السوق الأفريقية.

رابعاً: تطبيق نموذج قياسى للتبادل التجارى بين مصر و الكوميسا

مما لاشك فيه أن التوسع التجارى و زيادة فرص التصدير و الإستيراد بين دول الكوميسا تعد أحد السبل الرئيسية لزيادة علاقات التعاون الاقتصادى بين دول التكتل.

ول يتم تحديد العوامل التى تؤثر على تدفق الصادرات المصرية لدول الكوميسا، فقد قامت الورقة البحثية ببناء نموذج جاذبية موسع خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥). و يتم فيما يلى تحديد البناء النظرى لنموذج الجاذبية ثم مصادر البيانات و صياغة النموذج التى تم الإعتماد عليها، ثم عرض النتائج التى توصل لها النموذج و ذلك كما يلى:

البناء النظرى لنموذج الجاذبية:

ترجع تسمية نموذج الجاذبية بهذا الإسم نسبةً إلى قانون الجاذبية الخاص بالعالم نيوتن، و يعد نموذج الجاذبية أحد النماذج القياسية الشهيرة التى تطبق فى عدة مجالات. و ترجع شهرته إلى قدرته العالية على تفسير المتغيرات، بالإضافة إلى سهولة البيانات التى يحتاجها النموذج.^(٣٥) و فى عام ١٩٢٩ درس العالم وليام ريلى سلوك المستهلك فى الشراء فى ولاية تكساس الأمريكية، و قد جذبت مساهماته أنظار مختلف العلماء على مر السنوات، و يأتى على رأسهم العالم هاف الذى أدخل مجموعة تعديلات على قانون ريلى فى عام ١٩٦٣. و إستخدم نموذج الجاذبية فى تقدير حجم و شكل المناطق التجارية، و التنبؤ بحجم مبيعات المحلات و المراكز التجارية الجديدة بإستخدام متغيرين و هما المسافة و حجم المحلات لشرح سلوك المستهلكين.^(٣٦) و من ثم أصبح لنموذج الجاذبية دوراً هاماً فى دراسة الظواهر

الاقتصادية المتعلقة بتدفق السلع والخدمات ما بين الدول،^(٣٧) والتي ظهرت من خلال مساهمات وجهود كل من العالم تمبرجن في عام ١٩٦٢، بوهونن عام ١٩٦٣، وليننمان عام ١٩٦٦.^(٣٨) وقد أشار ليننمان أنه ينبغي أن يتم مراعاة الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية للتجارة والتي تتضمن صادرات الدولة للسوق العالمي والعوامل التي تخلق مقاومة للتجارة وكذلك العوامل التي تؤثر في درجة تركيز التجارة.^(٣٩)

ويتم التعبير عن الصيغة الرياضية الأساسية لنموذج الجاذبية كما يلي:^(٤٠)

$$F_{ij} = G M_i^\alpha M_j^\beta / D_{ij}^\gamma$$

حيث:

F_{ij} : تعبر عن الصادرات من الدولة i الى الدولة j

$M_i M_j$: تعبر عن الناتج المحلى الإجمالى فى الدولتين

D_{ij} : تعبر عن المسافة بين الدولتين

وتتمثل الفكرة الأساسية التي يقوم عليها النموذج في التجارة في أن حجم التجارة ما بين دولتين يتناسب طردياً مع الأداء الإقتصادي الخاص بهما - والذي يعبر عنه من خلال الناتج المحلى الإجمالى- وعكسياً مع المسافة (تكلفة النقل) التي تفصل بينهما.^(٤١)

وبالإضافة إلى عاملى المسافة وحجم الاقتصاد فقد قامت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية لتتضمن عدد السكان ومتوسط دخل الفرد للشريك التجارى والذي له أثر ايجابى على الصادرات حيث أنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين.^(٤٢)

• صياغة النموذج:

تم الاعتماد عند صياغة النموذج - ١ - الصيغة التالية:^(٤٣)

$$\log Y_{ij} = b_0 + b_1 \log GDP_i + b_2 \log GDP_j + b_3 \log PoP_i + b_4 \log PoP_j + b_5 \log pcGDP_i + b_6 \log pcGDP_j - b_7 \log Dist_{ij} + e_{ij}$$

حيث:

Y_{ij} : إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى الدولة z مقاسة بالدولار الأمريكي

GDP_i : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بمليار دولار أمريكي

GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة z (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بمليار دولار أمريكي

PoP_i : إجمالي عدد السكان في مصر

PoP_j : إجمالي عدد السكان في الدولة z

$pcGDP_i$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بالدولار الأمريكي

$pcGDP_j$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة z (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بالدولار الأمريكي

$Dist_{ij}$: المسافة بالأميال ما بين مصر والدولة z

e_{ij} : الخطأ العشوائي

• مصادر البيانات

تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Data، وقاعدة البيانات التي تصدرها الأمم المتحدة بعنوان United Nations Commodity Trade Statistics Database: UN Comtrade Database

• التقدير الاحصائي للنموذج

تم صياغة علاقة إنحدار متعدد في الصيغة اللوغارتمية، وقد تم تقدير متغيرات

النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على برنامج Eviews^٧.

• نتائج النموذج

تم تقدير نموذج الجاذبية بين مصر وعشرة دول من الدول الأعضاء بالكوميسا وهى: كينيا، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والسودان، وأوغندا، وليبيا، وموريشيوس، وجيبوتي، وزامبيا، ومالوى، حيث تصدر مصر لتلك الدول نحو ٩٥% من إجمالي صادرات مصر لدول الكوميسا. وبلغت عدد السنوات موضع التحليل نحو سبعة عشر عاماً من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٥. ويمكن صياغة النموذج كالتالى:

$$\log Y_{ij} = -287.89 - 10.79 \log GDP_i + 0.976 \log GDP_j + 12.86 \log PoP_i -$$

$$(-1.368) \quad (-1.056) \quad (4.528) \quad (1.264)$$

$$0.57 \log PoP_j + 18.81 \log pcGDP_i$$

$$(-2.698) \quad (1.724)$$

$$+ 0.094 \log pcGDP_j - 1.791 \log Dist_{ij} + 167.811$$

$$(0.469) \quad (-9.983)$$

$$R^2 = 0.79 \quad D.W = 2.20$$

حيث:

Y_{ij} : إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى الدولة j مقاسة بالدولار الأمريكى
 GDP_i : الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لمصر (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بمليار دولار أمريكى
 GDP_j : الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للدولة j (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بمليار دولار أمريكى
 PoP_i : إجمالي عدد السكان فى مصر
 PoP_j : إجمالي عدد السكان فى الدولة j

$pcGDP_i$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فى مصر (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بالدولار الأمريكى
 $pcGDP_j$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة j (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) مقاسة بالدولار الأمريكى
 $Dist_{ij}$: المسافة بالأميال ما بين مصر والدولة j

وقد أشارت نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات أن المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج والمتمثلة فى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من مصر ودول الكوميسا العشرة بالنموذج، إجمالي عدد السكان فى مصر وتلك الدول، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فى مصر وتلك الدول، والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم قد فسرت نحو ٧٩% من التغيرات الحادثة فى صادرات مصر لتلك الدول بدرجة ثقة ٩٥%.

ويلاحظ أن تأثير كل المتغيرات قد جاء إيجابياً بإستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر، وإجمالي عدد السكان فى الدولة j ، والمسافة. كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فى كل دولة من الدول العشر بنحو ١% يؤدى الى زيادة صادرات مصر لتلك الدول بحوالى ٠,٩٧% وأن زيادة المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة بنحو ١% تؤدى إلى إنخفاض صادرات مصر بحوالى ١.٧٩% وذلك مع ثبات باقى العوامل الاخرى عند مستوى معين.

وبالنسبة لإحصاء دربن واتسون والذى يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية فحيث أن قيمته تقترب من ٢، لذا لاتوجد تلك المشكلة، وكذلك حيث أن قيمته أكبر من معامل التحديد، بالتالى فإن الإنحدار المقدر السابق ليس زائفاً.

خامساً: خاتمة وتوصيات

يشغل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة وهامة بين الإقتصادات النامية نظراً لأهميته فى توفير موارد النقد الأجنبى من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تعد هدفاً رئيسياً لمعظم الدول النامية ومن بينها مصر، لذا فإن الإنضمام إلى تعاون وتكامل اقتصادى قوي وتحسين شروط التجارة الخارجية فى ظل تزايد المنافسة التصديرية فى أسواق الدول المتقدمة ودول الإتحاد الأوروبى ربما قد يؤدى لزيادة فعالية التجارة البينية للدول المتعاونة، ومن هنا تظهر أهمية التكامل والتعاون الاقتصادى بين دول كتكتل الكوميسا التسعة عشر من خلال زيادة فعالية التجارة البينية فيما بينها.

وقد سعت الورقة البحثية إلى التعرف على طبيعة العلاقات التجارية بين مصر وتكتل الكوميسا ونقاط الضعف فى تلك العلاقة وسبل علاجها. ومن ثم إعتمدت الورقة على أسلوب التحليل القياسى ونموذج الجاذبية والذى أشار إلى أنه يمكن تفسير ما يقرب من ٨٠٪ من التغيرات الحادثة فى صادرات مصر لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) وفقاً للمتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

كذلك قامت الورقة بحساب ثلاثة مؤشرات وهى: مؤشر كثافة التجارة، ومؤشر الإنكشاف التجارى، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة وذلك للتعرف على مستويات تدفق التجارة بين مصر والكوميسا. وقد توصلت الورقة من خلال تطبيق تلك المؤشرات الثلاث إلى أنه هناك فرصاً أمام المنتجات والصادرات المصرية للوصول إلى تكتل الكوميسا بشكل أكبر مما هى عليه ومن ثم ينبغى العمل على إستغلال تلك الفرص.

ومن هنا توصلت الورقة البحثية إلى عدد من التوصيات التى يتم ذكرها فيما يلى:

- حيث أن المسافة لها تأثير عكسى على تدفق الصادرات-كما ظهر من نتائج نموذج الجاذبية الذى طبقته الورقة- فإنه لا بد من الوصول إلى أقصر الطرق

- بين مصر وكل دولة من دول الكوميسا والعمل على تطويرها وتحسين وسائل النقل لأن هذا يؤدي في النهاية الى زيادة التبادل التجارى فيما بينهم.
- فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات المصرية بدول تكتل الكوميسا، ودراسة متطلبات الأسواق الداخلية لكل دولة من دول الكوميسا من حيث أسعار وجودة السلع التى يزداد الطلب عليها مع المحافظة على الأسواق الموجودة حيث أن معظم الصادرات المصرية تتجه نحو ليبيا والسودان وكينيا - كما استعرضت الورقة البحثية فى الجزء الخاص بالتبادل التجارى بين مصر والكوميسا- وتلك الأسواق المقترح زيادة التواجد المصرى بها تكون مثلاً فى جيبوتى، وإثيوبيا، حيث أنه عند ارتفاع مستوى الدخل الفردى فى كل منهما قد تتخفف الإستجابة للصادرات المصرية، ومن ثم ينبغى العمل على إنتاج السلع التى تتوافق مع هذه المتطلبات.
 - محاولة الإستفادة من تزايد أعداد السكان فى بعض دول الكوميسا - كما أشارت الورقة البحثية فى الجزء الخاص بالمعلومات الأساسية حول دول الكوميسا- مثل إثيوبيا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، حيث أن ارتفاع أعداد السكان تخلق سوقاً واسعة ومتنوعة وبالتالي يمكن عند الترويج للمنتج المصرى وجعله يتلائم من حاجة تلك الأسواق من خلال إقامة معارض متخصصة وإرسال بعثات ترويجية لدول شرق وجنوب القارة، زيادة ارتفاع الطلب على الصادرات المصرية فى تلك الدول.
 - زيادة قدرة الصادرات المصرية على النفاذ داخل أسواق دول الكوميسا متوقعة بالدرجة الأولى على قدرتها على تحقيق ميزة نسبية وتنافسية - وبالفعل تمتلك مصر ميزة نسبية وتنافسية فى عدد من المجموعات السلعية كما أشار مؤشر الميزة النسبية الظاهرة الذى عرضته الورقة البحثية- من خلال تحديد عدد من المنتجات المصرية التى لها فرصة كبيرة فى أسواق الكوميسا مثل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية (مجموعة الأغذية والحيوانات الحية)، والمنظفات بأنواعها والمنتجات الورقية والصحية (مجموعة سلع مصنعة)، والأدوية والمستلزمات الطبية (مجموعة مواد كيميائية)، والعمل على الترويج

لها، وإستغلال تلك المزايا الموجودة بالفعل والعمل على زيادتها وتدعيمها بإستمرار.

- تعزيز دور مكاتب التمثيل التجارى فى مختلف دول الكوميسا للتعرف على الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفنى المطلوب، وكذلك الدراسات التفصيلية عن الأسواق الأفريقية للوقوف على الواقع الفعلى لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة أمام زيادة الصادرات المصرية إليها.
- تكثيف التعاون بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ونظيراتها فى الدول الأفريقية لتسهيل الحصول على مواصفات المنتجات ونظم تقييم المطابقة وعلامات الجودة للمنتجات- وهى أحد متطلبات التبادل التجارى وفقاً لإتفاقية الكوميسا كما أوضحت الورقة - الأكثر تبادلاً بين هذه الدول مما يسهل إزالة الحواجز الفنية على التجارة، وتدعيم التبادل التجارى فيما بينها.
- زيادة البرامج التدريبية بين مصر ودول الكوميسا فى المجال التجارى والصناعى، وكذلك توفير الدورات التدريبية والخبراء والإستشاريين فى مختلف المجالات لدول الكوميسا.
- التركيز على تنشيط التبادل التجارى بين مصر والدول الأربعة عشر أعضاء منطقة التجارة الحرة- كما أوضحت الورقة البحثية- عن طريق العمل على إلغاء كافة الإستثناءات التى تطبقها بعض الدول، وتشجيع الدول التى لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الإنضمام.

هوامش البحث

1. Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA), COMESA Members States, www.comesa.int/comesa-members-states/
٢. ولد محمد عيسى محمد محمود، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)" مجلة الباحث (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، عدد ١٠، ٢٠١٢)، ص ٢٥
3. Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) Secretariat, COMESA in Brief (Lusaka: COMESA, 2014), p2
٤. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المتابعة التجارية، الاطلاع على الاتفاقيات التجارية ودليل المصدرين، نص اتفاق الكوميسا باللغة الانجليزية
PREAMBLE
<http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/BD477EE4-DFB6-4680-AECB-91B37458A43F/1306/comesa.pdf>, p 9
٥. د. إيهاب عبد الله عباس، "أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان" مجلة جامعة شندى (شندى: جامعة شندى، العدد ١١، يوليو ٢٠١١)، ص ١٩٧-٢٠٠
٦. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقيات التجارية، إتفاقية الكوميسا
www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/...D842.../COMESASummary.pdf, p1
٧. نفسه
8. (COMESA) Secretariat, COMESA in Brief., op.cit., , p4
9. Sean Woolfrey, The Political Economy of Regional Integration In Africa: Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA) (Maastricht: The European Centre for Development Policy Management (ECDPM), January 2016), p 10
١٠. قطاع الاتفاقيات التجارية، وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الأفريقية: التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، يونيو ٢٠١٥)، ص ١٠
١١. المرجع السابق، ص ٦

١٢. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤-٥
١٣. المرجع السابق، ص ص ٣-٤
١٤. هالة أحمد الأمين، التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا والسودان (الخرطوم: نقطة التجارة السودانية، وزارة التجارة، يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٠
١٥. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إجراءات إصدار شهادة المنشأ فى إطار الكوميسا
<http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/4AF5E263-75D7-407E-85B83C2A1E9FA427/3006/COMESA2.pdf>
١٦. وزارة التجارة الخارجية والصناعة، برنامج قطاع الاتفاقات التجارية لتنمية الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠٦)، ص ١٠
١٧. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦-٥
١٨. وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مرجع سبق ذكره، ص ٨
19. World bank, Trade Indicators, http://wits.worldbank.org/wits/wits/witshelp/Content/Utilities/e1.trade_indicators.htm
20. Andrey A. Gnidchenko, Vladimir A. Salnikov, “ Net Comparative Advantage Index: Overcoming The Drawbacks of The Existing Indices” Basic Research Program Working Papers No. 119 (Moscow: The National Research University Higher School of Economics ,2015),P5
21. Samah SA Elmorsy, “Determinants of Trade Intensity of Egypt with COMESA Countries” Bandung: Journal of the Global South (Berlin: Springer, Vol. 2, No.5, 2015), p 7
22. Sebastian Edwards, “Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries” Journal of Economic Literature (Tennessee: American Economic Association, Vol. 31, Issue 3, September 1993), p 1385
٢٣. د. حبيب محمود، “تحليل التجارة الخارجية فى سورية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)” مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (اللاذقية: جامعة تشرين، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠١١)، ص ٤٥
24. Mohamed Fenira, «Trade Openness and Growth in Developing

- Countries: An Analysis of the Relationship After Comparing Trade Indicators» Asian Economic and Financial Review (Karachi: Asian Economic and Social Society, Vol. 5, No. 3, 2015), p 470
25. Vaida Pilinkiene, "Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness: The Case of the Central and Eastern European Countries" Engineering Economics (Kaunas: Kaunas University of Technology Vol. 27, No. 2, 2016) p 186
٢٦. أزهر سعيد السماك، «العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي وموارد الثروة في الوطن العربي: قياس كمي» بحث قدم إلى ندوة الجغرافيا ودورها في خدمة التنمية (اللاذقية: جامعة تشرين، ٢٠١٠)، ص ١٦٩
٢٧. صاولي مراد، «الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة» المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤١٧، نوفمبر ٢٠١٣)، ص ٦٧
28. Michael E. Porter, The Competitive Advantage of Nations: With a new Introduction (New York: The Free Press, 1990), p 5
29. Howard Davies, Paul Ellis, "Porter's Competitive Advantage of Nations: Time For The Final Judgment?" Journal of Management Studies (New Jersey: John Wiley & Sons Vol. 37, No. 8, 2000), p 1189
٣٠. د. حبيب محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨
31. B.P. Sarath Chandran, «Trade Compatibility Between India and Asian Countries» SSRN Electronic Journal (Berlin: Research Gate, September 2011), p 6
٣٢. د. محمد عدنان وديع، «القدرة التنافسية وقياسها» سلسلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١٨
٣٣. علي طالب شهاب، «أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري» مجلة دراسات البصرة (البصرة: جامعة البصرة، العدد ١٢، السنة السابعة، ٢٠١١)، ص ٢٧٢
34. B.P. Sarath Chandran, op.cit., p 6
35. The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), "Gravity Models: Theoretical Foundations and related Estimation Issues" Paper Presented to ARTNet Capacity Building Workshop for Trade Research (Asia –Pacific Research and Training Network on Trade(ARTNet), Phnom Penh, 2-6 June 2008),

36. Edward J. Mayo, et al, "Beyond the Gravity Model" Journal of the Academy of Marketing Science (Ruston: Academy of Marketing Science, Vol. 16, No. 3&4, fall 1988), p23
37. Ramesh Durbarry, Tourism Expenditure in the UK: Analysis of Competitiveness Using a Gravity-Based Model (Nottingham: Christel Dehaan Tourism and Research Institute, Nottingham University Business School, 2001), p16
38. Richard Baldwin, Daria Taglioni, "Gravity for Dummies and Dummies for Gravity Equations" National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No. 12516 (Cambridge: NBER, September 2006), p1
٣٩. علاوى محمد لحسن، "تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية" مجلة الباحث (ورقلة: جامعة قاصدى مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد ١٠، ٢٠١٢)، ص ١١
40. F. G. Santeramo, et al, «Agritourism Flows to Italy: An Analysis of Determinants using the Gravity Model Approach» Paper Presented to the 107th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: Modeling of Agricultural and Rural Development Policies (EAAE, Sevilla, 29th January- 1st February 2008), p5
41. Giuseppe De Blasi, et al, "Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach" Paper Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products, (EAAE, Bologna, March 8-10, 2007), p381
٤٢. د. وليد عبد مولا، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة" سلسلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، العدد ٩٧، السنة ٩، نوفمبر ٢٠١٠)، ص ٤
٤٣. د. عماد عبد المسيح شحاتة، «الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكويسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني» المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى (الجيزة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد ٢١، عدد ٤، ديسمبر ٢٠١١)، ص ٦

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. بحوث علمية

- د. إيهاب عبد الله عباس، « أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان» مجلة جامعة شندى (شندى: جامعة شندى، العدد ١١، يوليو ٢٠١١).
- د. حبيب محمود، "تحليل التجارة الخارجية في سورية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (اللاذقية: جامعة تشرين، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠١١).
- صاوى مراد، « الانفتاح التجارى وأثره فى السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة» المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤١٧، نوفمبر ٢٠١٣).
- علاوى محمد لحسن، "تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية" مجلة الباحث (ورقلة: جامعة قاصدى مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد ١٠، ٢٠١٢).
- على طالب شهاب، «أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصرى» مجلة دراسات البصرة (البصرة: جامعة البصرة، العدد ١٢، السنة السابعة، ٢٠١١).
- د. عماد عبد المسيح شحاتة، "الآثار الإقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكانى" المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى (الجيزة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد ٢١، عدد ٤، ديسمبر ٢٠١١).
- د. محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها" سلسلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠٠٣).
- ولد محمد عيسى محمد محمود، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)" مجلة الباحث (ورقلة: جامعة قاصدى مرباح، عدد ١٠، ٢٠١٢).
- د. وليد عبد مولا، «نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة» سلسلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، العدد ٩٧، السنة ٩، نوفمبر ٢٠١٠).
- ب. أوراق عمل وبحوث منشورة
- أزهر سعيد السماك، « العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادى وموارد الثروة فى الوطن العربى: قياس كمى »، بحث قدم إلى ندوة الجغرافيا ودورها فى خدمة التنمية (اللاذقية: جامعة تشرين، ٢٠١٠)

- هالة أحمد الأمين، التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا والسودان (الخرطوم: نقطة التجارة السودانية، وزارة التجارة، يونيو ٢٠٠٩)
- ت. تقارير
- قطاع الاتفاقات التجارية، وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الأفريقية: التكتلات الاقتصادية فى القارة الإفريقية (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، يونيو ٢٠١٥).
- وزارة التجارة الخارجية والصناعة، برنامج قطاع الاتفاقات التجارية لتنمية الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠٦)
- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقات التجارية، إتفاقية الكوميسا www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/...D842.../COMESASummary.pdf
- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المتابعة التجارية، الاطلاع على الاتفاقيات التجارية ودليل المصدرين، نص اتفاق الكوميسا باللغة الانجليزية PREAMBLE
- <http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/BD477EE4-DFB6-4680-AECB-91B37458A43F/1306/comesa.pdf>, p 9
- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إجراءات إصدار شهادة المنشأ فى إطار الكوميسا
- <http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/4AF5E263-75D7-407E-85B83C2A1E9FA427/3006/COMESA2.pdf>

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

A. Articles

- Chandran, B.P., Sarath, "Trade Compatibility Between India and Asian Countries" SSRN Electronic Journal (Berlin: Research Gate, September 2011)
- Davies, Howard, Paul Ellis, "Porter's Competitive Advantage of Nations: Time For The Final Judgment?" Journal of Management Studies (New Jersey: John Wiley & Sons Vol. 37, No. 8, 2000).
- Edwards, Sebastian, "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries" Journal of Economic Literature (Tennessee: American Economic Association, Vol. 31, Issue 3, September 1993).
- Elmorsy, Samah SA, "Determinants of Trade Intensity of Egypt with COMESA Countries" Bandung: Journal of the Global South (Berlin: Springer, Vol. 2, No.5, 2015).
- Fenira, Mohamed, "Trade Openness and Growth in Developing Countries: An Analysis of the Relationship After Comparing Trade Indicators" Asian Economic and Financial Review (Karachi: Asian Economic and Social Society, Vol. 5, No. 3, 2015).

- Mayo, Edward J., et al, “Beyond the Gravity Model” Journal of the Academy of Marketing Science (Ruston: Academy of Marketing Science, Vol. 16, No. 3&4, fall 1988).
- Pilinkiene,Vaida, “Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness: The Case of the Central and Eastern European Countries” Engineering Economics (Kaunas: Kaunas University of Technology, Vol. 27, No. 2, 2016).

B. Reports and Statistical Sources

- Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA), COMESA Members States, www.comesa.int/comesa-members-states/
- _____, International Trade Statistics Bulletin No. 10 (Lusaka: COMESA, 2011)
- _____, International Trade Statistics Bulletin No. 11 (Lusaka: COMESA, 2012)
- _____, International Trade Statistics Bulletin No. 12 (Lusaka: COMESA, 2013)
- COMESA Secretariat, COMESA in Brief (Lusaka: COMESA, 2014)
- Conference on Trade and Development (UNCTAD), UNCTAD Handbook of Statistics 2010 (New York: United Nations, 2010)
- _____, UNCTAD Handbook of Statistics 2013 (New York: United Nations, 2013)
- The Intergovernmental Standing Committee on Shipping (ISCOS), Egypt Merchandise Trade Statistics Profile - 2013
- <http://iscosafricashipping.org/wp-content/uploads/2015/08/Egypt-2013-MerchandiseTrade-Statistics-Profile.pdf>

C. Papers

- De Blasi¹, Giuseppe, et al, “Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach” Paper Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products, (EAAE, Bologna, March 8-10, 2007)
- Santeramo, F. G., et al, “Agritourism Flows to Italy: An Analysis of Determinants using the Gravity Model Approach” Paper Presented to the 107th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: Modeling of Agricultural and Rural Development Policies (EAAE, Sevilla, 29th January- 1st February 2008)
- The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), “Gravity Models: Theoretical Foundations and related Estimation Issues” Paper Presented to ARTNet Capacity Building Workshop for Trade Research (Asia –Pacific Research and Training Network on Trade(ARTNet), Phnom Penh, 2-6 June 2008)

D. Working Papers

- Baldwin, Richard, Daria Taglioni, “ Gravity for Dummies and Dummies for Gravity Equations” National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No. 12516 (Cambridge: NBER, September 2006).
- Durbarry, Ramesh, Tourism Expenditure in the UK: Analysis of Competitiveness Using a Gravity-Based Model (Nottingham: Christel Dehaan Tourism and Research Institute, Nottingham University Business School, 2001).
- Gnidchenko, Andrey A., Vladimir A. Salnikov, “ Net Comparative Advantage Index: Overcoming The Drawbacks of The Existing Indices” Basic Research Program Working Papers No. 119 (Moscow: The National Research University Higher School of Economics ,2015).
- Porter, Michael, E., The Competitive Advantage of Nations: With a new Introduction (New York: The Free Press, 1990).
- Woolfrey, Sean, The Political Economy of Regional Integration In Africa: Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA) (Maastricht: The European Centre for Development Policy Management (ECDPM), January 2016).

E. Electronic Sources

- Bali & Indonesia on the Net, How far is it? <http://www.indo.com/distance/>,
- UN comtrade, United Nations Commodity Trade Statistics Database, <https://comtrade.un.org/db/mr/rfCommoditiesList.aspx?px=S1&cc>
- World Bank, World Bank Open Data, <http://data.worldbank.org/>
- World bank, Trade Indicators, http://wits.worldbank.org/wits/wits/witshelp/Content/Utilities/e1.trade_indicators.htm